

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية الآداب جامعة بني سويف بالتعاون مع وزارة القوى العاملة:
التدريب من أجل التشغيل و التنمية

ورقة علمية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر تحت عنوان

عرض التجربة الجزائرية في مجال حضانة وتمويل المؤسسات الصغيرة و
المتوسطة ودعم تشغيل الشباب

إعداد الدكتور: رحايلية سيف الدين

يومي: ٠٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٨

لما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيئة أعمال متغيرة ومعقدة يشوبها الغموض وعدم التأكد، وتواجه منافسة كبيرة من قبل المؤسسات الكبيرة والعالمية، مع ندرة في الموارد ، وضعف في القدرات الإدارية والإنتاجية، وإذا كان الأمر كذلك للمؤسسات القائمة، فالحال سيكون أكثر صعوبة أمام الجديدة منها

وعليه يتطلب الأمر وجود هيآت تعمل على احتضان تلك المؤسسات وتوفير أسس نشأتها واستمرارها، وهذا ما يتحقق بفضل حاضنات الأعمال التي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان كما دلت عليه التجارب الدولية،

و الجزائر ليست بمعزل عن كل هذه الأحداث و التطورات.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى نجاح التجربة الجزائرية في حضانة و تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب؟

من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري.

٢. ما هي أنواع و أهداف حاضنات الأعمال التي استحدثتها الجزائر.

٣. كيف كانت نتائج هذه الهيئات و مدى مساهمتها في دعم تشغيل الشباب.

كما تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق القانون الجزائري.

٢. عرض مختلف الهيئات الجزائرية المتخصصة في حضانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب.

٣. التعرف على مدى نجاح التجربة الجزائرية و كيفية الاستفادة منها.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من المناهج:

١. المنهج الوصفي تم استخدامه لتوضيح المفاهيم المختلفة لمتغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة واسعة من المراجع.

٢. منهج تحليل المضمون في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية و
حاضنات الأعمال المحلية لإثراء الجانب التطبيقي

قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: التأسيس النظري لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثاني: المؤسسات الوطنية الجزائرية لتمويل المؤسسات و دعم تشغيل الشباب.

المحور الثالث: عرض إحصائيات حول نجاح البرنامج الوطني لدعم تشغيل الشباب.

المحور الأول: نظرة على م ص م وحاضنات الأعمال

- وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم ٠١/١٨ المؤرخ في ٢٧ رمضان ١٤٢٢ الموافق لـ ١٢/١٢/٢٠٠١ والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرفت بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات والتي:
 - تشغل من ١ إلى ٢٥٠ عامل.
 - رقم أعمالها السنوي أقل من ٢ مليار دج وإيراداتها السنوية أقل من ٥٠٠ مليون دج.
 - تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن ٢٥٪.

تابع

الإيرادات السنوية (مليون دج)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	عدد العمال (عامل)	الصف المعيار
أقل من ١٠	أقل من ٢٠	من ١ إلى ٠٩	مؤسسة مصغرة
أقل من ١٠٠	أقل من ٢٠٠	من ١٠ إلى ٤٩	مؤسسة صغيرة
من ١٠٠ إلى ٥٠٠	من ٢٠٠ إلى ٢٠٠٠	من ٥٠ إلى ٢٥٠	مؤسسة متوسطة

تابع: حاضنات الأعمال

- إن فكرة الحاضنات مستوحاة من مصطلح الحضانة الذي يعني الحماية والرعاية الخاصة لحديثي الولادة من الأطفال الذين ولدو قبل الأوان، حيث يجري وضع الأطفال في حاضنات طبية فور ولادتهم، من أجل تخطي الصعوبات التي قد تحيط بحياتهم و إستمراريتها، حتى يتم ضمان أنهم يستطيعون العيش بدون حاضنة، في نفس السياق هو حضانة الأعمال هو برنامج يستهدف الحفاظ على شركات ريادية شابة دافئة وأمنة من خلال مجموعة من خدمات الدعم، حتى تكون قوية و نضجت بما فيه الكفاية للخروج من الحاضنة وتزدهر من تلقاء نفسها.

المحور الثاني: أنواع حاضنات الأعمال في الجزائر

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٩٦ المؤرخ في ٨ سبتمبر ١٩٩٦ المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحدد قانونها الأساسي، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة ثم في سنة ٢٠٠٦ تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل و التضامن الوطني.

-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR): أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٢-٣٧٣ المؤرخ في ٠٦ رمضان ١٤٢٣ الموافق ل ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تابع

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تعتبر المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لخدمة المستثمرين المحليين و الأجانب، تأسست وفق المرسوم التشريعي ١٢-٣٩ الصادر بتاريخ ٠٥ أكتوبر ١٩٩٣ المتعلق بترقية الاستثمار، و تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم ٠١-٠٣ المؤرخ في ٢٠ أوت ٢٠٠١ المعدل و المتمم بالأمر رقم ٠٦-٠٨ المؤرخ في ١٥ جويلية ٢٠٠٨.

- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGAM): نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة قصيرة خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، ليأتي تنظيم الجزائر لملتقى دولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تابع

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME): هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٥-١٦٥ المؤرخ في ٠٣ ماي ٢٠٠٥، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثالث: عرض إحصائيات

١. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد ساهمت بتمويل و مرافقة أزيد من ٣٦٤٠٠٠ مشروع خلال ١٨ سنة وتوفير أكثر من ٨٧٠٦١٧ منصب عمل، حتى سنة ٢٠١٦

٢. قدم الصندوق خلال ١١ سنة سواء من خلال قروض أو ضمانات، حيث قدرت بحوالي ١.١ مليار \$، حيث تم تمويل ٧٦٨ مشروع في قطاع الصناعات و ٤٤٠ مشروع في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و ٢٩٠ مشروع في قطاع الخدمات و ١٣ مشروع في قطاع الفلاحة و الصيد البحري

٣. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة منحت قروض لأزيد من ٨٥٤٠٠٠ مستفيد خصوصا في مجال الصناعات الصغيرة، الصناعات التقليدية و الخدمات بنسبة تزيد عن ٧٧% فيما كانت بقية القروض موجهة إلى قطاعات أخرى كالفلاحة و التجارة و الصيد البحري

الخاتمة

- ١. من خلال ما سبق لاحظنا الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تشغيل الشباب، و ذلك للأهمية الكبيرة لهذه الفئة في مختلف البرامج التنموية.

- ٢. لكن تبقى التجربة الجزائرية ليست ناجحة بصفة كلية، حيث نجد أن العديد من المشاريع لم تستمر ما يقارب ٧٠% منها، و بالتالي استحالة إرجاع الأموال إلى الصناديق و البنوك، و هذا في حد ذاته مشكلة كبيرة بالنسبة للدولة.

الاستفادة من التجربة الجزائرية

- ٤. اعتبار الشباب كأساس تطور المجتمع و اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كلبنة أساسية في الاقتصاد.
- ٥. تقريب الإدارة من المواطن و تبسيط الإجراءات الإدارية، من خلال توفير مراكز في كل أرجاء الوطن أو الاعتماد على الإدارة الإلكترونية.
- ٦. عدم الاعتماد على التجارب الدولية بصفقتها الحالية و إنما يجب تكيفها حسب احتياجات و مصالح كل دولة.
- ٦. تنمية الفكر المقاولاتي للشباب و إضافته كمقياس يدرس في مختلف التخصصات.

شكرا على حسن الإصغاء

